HRI

الأمم المتحدة

الصكوك الدولية
لحقوق الانسان

Distr.
GENERAL

HRI/CORE/1/Add.22
27 April 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

وثيقة أساسية تشكل جزءا من تقارير الدول الاطراف

زامبيا

[٨ شباط/فبراير ١٩٩٣]

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	الاقليم وسكانه	١	٣
	ألف - صحيفة وقائع	١	٣
	باء - الاقتصاد والتنمية	١	٣
	جيم - البنك الدولي	١	٣
	دال - المؤشرات الاجتماعية	١	٣
ثانيا -	الهيكل السياسي العام	٢ - ٦	٥
ثالثا -	الإطار القانوني العام الذي يجري فيه حماية حقوق الإنسان	٧ - ١٥	٧
	ألف - العهدان الدوليان	١١ - ١٣	٨
	باء - نظام الحكم	١٤ - ١٥	٨
رابعا -	اقامة العدل	١٦ - ٣١	١٠
	ألف - الهياكل الداعمة	٢١ - ٢٣	١١
	باء - تنفيذ حقوق الإنسان	٢٤ - ٢٦	١٢
	جيم - المعلومات والإعلان	٢٧ - ٣١	١٢

أولا - الاقليم وسكانه

١ - نالت زامبيا استقلالها في عام ١٩٦٤ من بريطانيا ، وهي بلد متعدد الاجناس والثقافات . ولديها سبع مجموعات لغوية رئيسية تقابل تقريبا عدد المقاطعات . والمقاطعتان الاخريان هما مقاطعتان حضريتان ، وبذلك يبلغ المجموع تسع مقاطعات . وفي البلد ٥٢ دائرة إدارية محددة حسب حجم السكان . وعلى أساس هذا المعيار ، هناك دائرتان أخريان تستوفيان شروط منحها مركز الدائرة ، ولكن هذا المركز لن يصبح رسميا حتى تتاح الموارد لعملياتهما .

ألف - صحيفة وقائع

المساحة بـ ٠٠٠ ١ كم^{٢}	٧٥٣
السكان (١٩٩٢)	٨,٢ مليون نسمة
كثافة السكان (نسمة في الكم^{٢}) (١٩٩٢)	١٠,٠
الحكم	جمهوري
الديانة (الديانة التقليدية)	المسيحية (٩٦ في المائة)
اللغة (الرسمية)	الانكليزية

باء - الاقتصاد والتنمية

نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (١٩٨٩)	٣٩٠ دولارا
معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (١٩٩١)	(-١,٨)
مجموع الديون الخارجية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي (١٩٨٩)	١٥٨,٨ في المائة
خدمة الدين كنسبة من مجموع ايرادات التصدير (١٩٨٩)	١١,٣ في المائة
مجموع تحويلات المعونة في ١٩٩٠ الثنائية والمتعددة الاطراف (بملايين الدولارات)	٥٥١,٨

	المعونة الفعلية ١٩٩١	المعونة المعلنة ١٩٩٣
	بالدولارات	
مجموع المعونة الثنائية بما في ذلك الجماعة الاقتصادية الأوروبية ومصرف التنمية الافريقي	٥٧٦,١	٨٧١,٧
متأخرات البنك الدولي	١٠٠,٣	٤,٦
رصيد دعم المدفوعات	١٤٤,٥	٤٣٣,٠
المساعدة السلعية	٧٦,١	٥٧,٦
المعونة الغذائية	٥,٦	٥٣,٦
تمويل المشاريع	٢٤٩,٦	٣٢٢,٩

جيم - البنك الدولي

	المعونة الفعلية ١٩٩١	المعونة المعلنة ١٩٩٣
	بالدولارات	
تمويل المشاريع	١٠,٠	٣٠,٠
رصيد دعم المدفوعات	٣٠٢,٠	٢٤٠,٠
المجموع الكلي	٧٨٨,١	١ ١٢٦,٤٠

دال - المؤشرات الاجتماعية

معدل نمو السكان السنوي (١٩٨٥-١٩٨٩)	٣,٢ في المائة
نصيب السكان ممن هم دون ١٥ سنة أو يتجاوزون ٦٤ سنة (١٩٨٠)	٥٢ في المائة
سكان الحضر كنسبة من مجموع السكان (١٩٩٠)	٤٨ في المائة
العائلات التي يكون رب الأسرة فيها إمرأة	٢٦-٣٠ في المائة
العمر المتوقع (١٩٩٠) (سنة)	٥٤,٤
الرجال	٥٢
النساء	٥٥,٥
وفيات الرُّضع ٠٠٠ ١ ولادة (١٩٩٠)	١٠٠

دال ـ المؤشرات الاجتماعية (تابع)

الامية ـ نسبة السكان الذيـــن يتجاوزون ١٥ سنة (١٩٨٥)	٣٣,٤ في المائة
الرجال	١٥,٨ في المائة
النساء	٣٣,٦ في المائة

انفاق الحكومة المركزية (١٩٨٩)

	النسبة من المجموع
القوات المسلحة	٠,٠ غير متاح
قطاع التعليم	٨,٦
قطاع الصحة (١٩٩٣)	١٠,٠
مؤشر الانتاج الغذائي الفـردي (١٩٨٧-١٩٨٩) (١٩٧٩-١٩٨١ = ١٠٠)	٩٧
استهلاك الفرد اليومي من الوحدات الحرارية (كنسبة مئوية من الاحتياجات)	٩٣

ثانيا - الهيكل السياسي العام

٢ - إن زامبيا دولة وحدوية ولها رئيس يُنتخب بالتصويت المباشر . وكانت المقاطعات سابقا يتولى إدارتها أحد أعضاء اللجنة المركزية بينما يتولى محافظ إدارة الدوائر ، وكان الرئيس يعين كلا هذين الموظفين من بين أعضاء UNIP ، الحزب السياسي الرسمي الوحيد . أما الآن فيقوم بإدارة المقاطعات نائب أحد نواب الوزراء ، يجب أن يكون عضوا في البرلمان ، بينما يقوم بإدارة الدوائر عُمدة يُنتخب من بين المستشارين المحليين . وكان من المقرر عقد الانتخابات الحكومية المحلية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ .

٣ - وتقوم لجنة الخدمة المدنية بتعيين مديري مختلف المقاطعات والدوائر فضلا عن الإدارات الحكومية على أساس كفاءاتهم . وأدى ذلك إلى انتشار الثقافة إذ يكون كثير من المديرين والمدرسين على علم بأكثر من لغة محلية نظرا لتعيينهم في مناطق غير مناطق منشئهم ، كما أدى ذلك إلى التزاوج بين القبائل . بيد أن اللغة الانكليزية ظلت هي اللغة الرسمية .

٤ - وقبل نيل زامبيا الاستقلال ، كان يسود فيها شران اجتماعيان هما التمييز العنصري والعصبية القبلية استنادا إلى نموذج الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وفي مجال التقدم الاجتماعي ، والإقامة والوظائف السياسية ، كانت ممارسة التمييز العنصري جارية ، كما كان يجري تصنيف العمال في المناطق الحضرية على أساس نسبهم القبلي . والحق يقال إنه تم التخلص من هذه الممارسات وإن زامبيا هي مثل على البلد المتعدد الثقافات والأجناس . إن مجلس الوزراء والبرلمان في زامبيا هما أكثر اتساما بطابع تعدد الأجناس والثقافات في افريقيا . ولكل شخص ، أيا كان جنسه أو أصله القبلي ، الحرية في الترشح لأي منصب سياسي في البلد .

٥ - ولكن هناك مجال واحد يجب ذكره فيما يتعلق بمركز الرؤساء . فخلال الجمهورية الثانية (أي فترة "دولة الحزب الواحد") كان هناك ميل إلى تسييس هذا المنصب . وتود الحكومة الحالية الإبقاء على هذا المنصب ككيان ثقافي لتلافي ارتباك الرؤساء في حالة عدم الفوز في الانتخابات في مناطقهم الخاصة . فباستطاعة الرؤساء الترشح للانتخابات ، ولكنهم فقدوا مركزهم السياسي في الانتماء لمجلس الرؤساء . بيد أنهم لا يزالون يحتفظون بسلطاتهم التحكيمية في المسائل المتعلقة بالشؤون العقارية والمدنية في مناطقهم الخاصة (أي أنك لا تستطيع الحصول على سندات ملكية الأرض في منطقة رئيس ما دون موافقته . ويبت الرؤساء عادة في المنازعات المدنية بموجب القانون العرفي) .

٦ - إن زامبيا بلد غير ساحلي تحده زمبابوي وبوتسوانا وناميبيا وأنغولا وزائير وتنزانيا وموزامبيق وملاوي . ولذلك اتخذت زامبيا منذ البداية موقفا مناهضا للاستعمار والفصل العنصري . ونتيجة لموقعها الجغرافي السياسي ، استضافت زامبيا اللاجئين من البلدان المجاورة التي تكافح من أجل الاستقلال وتلك التي تكافح من أجل وضع حد للظلم ، وهي: زمبابوي وناميبيا وأنغولا وموزامبيق وجنوب افريقيا . ولذلك كانت زامبيا في الماضي ضحية للغزوات العسكرية من النظم الاستعمارية وجنوب افريقيا بهدف تدمير هياكلها الأساسية ، وقد شهدت شرايين مواصلاتها حالات تعطل خطيرة بالنسبة لكل من وارداتها وصادراتها بسبب اعتمادها على الخطوط المؤدية إلى البحر من خلال أنغولا وموزامبيق وجنوب افريقيا عبر زمبابوي . وتعتمد زامبيا الآن على سكة حديد تازارا ، المنشأة بمعونة من الصين كمشروع مشترك بين تنزانيا وزامبيا ، للوصول إلى البحر عبر الخط الشمالي .

ثالثا - الإطار القانوني العام الذي يجري فيه حماية حقوق الإنسان

٧ - إن الإطار الاساسي لحماية حقوق الإنسان في زامبيا منصوص عليه في قانون دستور زامبيا ، ١٩٩١ ، الجزء الثالث المعنون "حماية الحقوق والحريات الاساسية للفرد" (المواد ١١-٣٣) . ولا يزال الدستور هو الاساس لجميع الممارسات الرسمية ، إذ أنه يحدد السلطات والإجراءات الواجب اتباعها في أداء الواجبات الرسمية .

٨ - وتنص المادة ١١ على أحكام عامة بشأن حق الفرد في الحياة ، والحرية والأمن ، والحماية بموجب القانون ؛ وحرية الوجدان ، والتعبير ، والتجمع ، والتنقل وتكوين الجمعيات ؛ وحماية الشباب من الاستغلال ؛ وحماية خصوصيات البيت والممتلكات الاخرى ، والحماية ضد نزع الملكية دون تعويض . وهذه الحقوق مبسوطة في المواد التالية . وتحظر المواد الاخرى الرق (المادة ١٤) ، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة (المادة ١٥) ، ودخول البيت وتفتيشه تعسفا (المادة ١٧) . وحرية الوجدان ، بما في ذلك حرية الفكر والدين ، مكفولة في المادة ١٩ ، وحرية التعبير مبسوطة في المادة ٢٠ ، وحرية التجمع في المادة ٢١ ، وحرية التنقل في المادة ٢٢ .

٩ - وتتناول المادة ٢٣ الحماية من التمييز ، إما بسبب "العرق ، أو القبيلة ، أو الجنس ، أو مكان المنشأ ، أو الحالة الزواجية ، أو الآراء السياسية ، أو اللون أو المذهب ..." والتمييز محظور إما في شكله الصريح بموجب القانون أو من حيث آثاره سواء في أداء الوظائف العامة أو في وظائف أي سلطة عامة . وليس هناك استثناءات إلا بالنسبة لغير المواطنين ، وفي مسائل قانون الاحوال الشخصية مثل الزواج ، والطلاق ، والدفن إلخ . وتم التمييز هنا بين الحقوق المدنية والسياسية والقانون الخاص للإشارة إلى إلغاء الحق في الحماية من التمييز .

١٠ - وتنص المادة ٢٥ على إمكانية الحد من الحقوق والحريات الاساسية . فهذه الحقوق يجوز تقييدها في ظل ظروف الحرب وإعلان حالة طوارئ ، شريطة التدليل على أن التدابير المتخذة كانت ضرورية لمعالجة الحالة المعنية . وهناك ظروف أخرى يمكن تطبيق هذا التقييد فيها وذلك في تنفيذ حكم صادر عن إحدى المحاكم بإدانة شخص ما . ويجوز الحد من حرية الوجدان ، وتكوين الجمعيات ، والتفتيش التعسفي ومصادرة الممتلكات ، لصالح الدفاع ، أو السلامة العامة ، أو الآداب العامة ، أو الصحة العامة .

ألف ـ العهدان الدوليان

١١ ـ فيما يتعلق بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان ، انضمت زامبيا إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الملحق به ، في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٤ . بيد أن زامبيا أبدت تحفظات على المادة ١٣(٢)(أ) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛ ووافقت الحكومة على مبدأ إتاحة التعليم الابتدائي للجميع وتعهدت بتنفيذه ، دون أن تضمن تطبيقه الكامل بسبب القيود المالية .

١٢ ـ وتشمل صكوك حقوق الإنسان الأخرى التي انضمت إليها زامبيا الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، والاتفاقية الخاصة بالرق وبروتوكول تعديل الاتفاقية الخاصة بالرق الموقعة في جنيف ، يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٢٦ ، والاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق ، والاتفاقية الخاصة بجنسية المرأة المتزوجة .

١٣ ـ كما انضمت إلى الاتفاقية الخاصة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين ولكنها أبدت بعض التحفظات: فقد وافقت على المواد التي تتناول الحق في المعاملة الوطنية في التعليم الابتدائي كتوصيات ، لا كواجبات ملزمة ؛ واحتفظت بالحق في تسمية مكان إقامة اللاجئين وعديمي الجنسية ؛ وليست ملزمة باصدار وثائق سفر مع حق العودة في الحالات التي أبدى فيها بلد اللجوء الثاني استعداداً لقبول الأشخاص المعنيين ؛ وفيما يتعلق بالطرد فليست على استعداد لمنح معاملة أكثر مؤاتاة من تلك الممنوحة للأجانب عموما . ولم تصدق بعد زامبيا على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ، مع أن هذه القضية كانت قيد الاستعراض . ووعد السيد فردريك شيلوبا ، الرئيس الحالي لزامبيا ، أثناء زيارته إلى جنيف ، بالتصديق على بروتوكولات اللجنة الدولية للصليب الأحمر المتعلقة بالبحث عن الأشخاص المفقودين أو المسجونين خلال حروب التحرير في البلدان المجاورة .

باء ـ نظام الحكم

١٤ ـ تعتزم الحكومة الحالية استعراض الدستور بغية اضفاء مزيد من الديمقراطية عليه . بيد أنه كانت تتجلى تغييرات ديمقراطية كبيرة بالفعل في قانون دستور زامبيا

الصادر في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩١: فينبغي اختيار أعضاء مجلس الوزراء من بين أعضاء البرلمان المنتخبين البالغ عددهم ١٥٠ ؛ ويتعين على الرئيس مشاورة البرلمان قبل إعلان حالة طوارئ ؛ وينبغي إنهاء حالة الطوارئ بعد انتخاب رئيس جديد بسبعة أيام . وقد أُلغي مجلس الرؤساء وسيحل محله مجلس ممثلين يشمل الرؤساء المنتخبين وكذلك المجموعات الاخرى ذات المصالح الخاصة . ولا تزال سلطات مجلس الممثلين غير محددة ، ولكنها موضوع للاستعراض الدستوري .

١٥ - ويتضح نمو سلطة البرلمان في الحياة الوطنية من الطعن مؤخرا في الرئيس عندما عين الوكيل العام وأسند إلى وزير العدل أيضا منصب المحامي العام . فقد اعترض البرلمان على كلا التعيينين لأنهما لم يتم التصديق عليهما من جانبه . وعندما أحيل الترشيحان المقترحان إلى البرلمان ، وافق البرلمان على ترشيح الوكيل العام ، ولكنه رفض ترشيح المحامي العام على أساس أنه كانت هناك محاولة خفية من جانب الرئيس لالحاق مؤسسة من المفترض أن ترفع لواء القانون بالجهاز التنفيذي في الحكومة . وهذا بالرغم من أن الدكتور روجر شونغوي ، المرشح المقترح ، هو من المدافعين المشهورين عن حقوق الإنسان بل كان رئيسا لاتحاد المحامين الافريقيين . واقترح الرئيس مرشحا آخر فأيده البرلمان . وقد دعا البرلمان أكثر من مرة إلى اخضاع جميع الوزراء وغيرهم من كبار المسؤولين الحكوميين لموافقة البرلمان في أي دستور مقبل .

رابعا - اقامة العدل

١٦ - تعمل المحاكم بوصفها الضامن الرئيسي لحقوق الإنسان ، ولكنها تتلقى الدعم من ثلاث هيئات هي: لجنة التحقيق ، ولجنة مكافحة الفساد ، ومحكمة العلاقات الصناعية .

١٧ - وخلال الانتقال إلى الديمقراطية المتعددة الاحزاب ، دللت السلطة القضائية في زامبيا على استقلالها عن القيادة السياسية من خلال بعض الاحكام الانتقادية التي أكدت حقوق الإنسان الاساسية ، بما في ذلك حرية التعبير وتكوين الجمعيات . وفي شباط/فبراير ١٩٩١ ، أصدرت المحكمة العليا (High Court) حكما ضد الحظر الذي فرضته الحكومة على التغطية الإعلامية للمعارضة . ونتيجة لهذا الحكم ، ازدادت التغطية في الصحف التي تعود ملكيتها إلى الحكومة وحزب UNIP وظهرت الصحف والمجلات الخاصة . وفي أيلول/سبتمبر ، صدر قرار باجبار شركة الاذاعة الوطنية في زامبيا على عرض إعلانات المعارضة . كما صدر قرار هام عن المحكمة العليا (Supreme Court) يقضي بأن الحزب المذكور لا يستطيع إكراه أعضائه الذين هم أعضاء في البرلمان على الاستقالة إذا تغير انتماؤهم الحزبي .

١٨ - وبموجب المادة ٩٣ من الدستور ، يقوم الرئيس بتعيين رئيس المحكمة العليا Supreme Court وقضاتها الاربعة . وبالمثل ، يعين الرئيس قضاة المحكمة العليا High Court الـ ١٣ بناء على مشورة لجنة الخدمة القضائية (التي تضم المحامي العام ، ورئيس المحكمة ، وأمين مجلس الوزراء ، ورئيس لجنة الخدمة العامة فضلا عن عضو آخر) . ويتمثل الخروج عن الممارسة الماضية في أن هذه التعيينات تخضع الآن لمصادقة الجمعية الوطنية بينما كانت في ظل حكم كوندا حكراً على الرئيس وحده . وقد أدت هذه الممارسة إلى توجيه النقد القائل بأن سلطة الرئيس في تعيين ونقل القضاة هي طريقة غير مباشرة لتقرير نتائج المحاكمات .

١٩ - ولا يمكن إلغاء منصب القاضي في كل من المحكمتين العليا أثناء شغله . ولكن يمكن عزل القضاة بسبب العجز عن أداء وظائفهم وسوء التصرف بعد تحقيق تقوم به هيئة مؤلفة من قضاة حاليين وسابقين . وتوصيات هذه الهيئة ملزمة للرئيس .

٢٠ - ولجميع المتهمين الحق في ممثل قانوني يختارونه بمحض ارادتهم أو توفره لهم الدولة بموجب قانون المساعدة القانونية . ولم تكن مساعدة الدولة للمتهمين كافية في الماضي لأن أغلبية المستشارين القانونيين يغادرون الإدارة بسبب انخفاض الأجر وسوء ظروف الخدمة . وقد أقام اتحاد المحامين في زامبيا نظاما لاستكمال المساعدة

القانونية الحكومية . وهذا مجال ترحب فيه الحكومة بتلقي مساعدة تقنية مباشرة من لجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة من أجل برنامج تعليمي عام يهدف إلى تحسين توعية كل من رجال الشرطة والجمهور بحقوقهم وحدودهم .

ألف - الهياكل الداعمة

٢١ - انشئت لجنة التحقيق في عام ١٩٧٤ بناء على توصية اللجنة الوطنية لإنشاء دولة تقوم على حزب واحد بوصفها الهيئة الرئيسية لحماية حقوق الإنسان في البلد . ويرأسها مفوض ويتم تعيين لجنتها المؤلفة من ستة أعضاء بالتشاور مع لجنة الخدمة القضائية التي هي هيئة شبه مستقلة . وهي مكلفة بمعالجة الشكاوى المقدمة إلى الرئيس من جانب الأفراد أو المجموعات . وهي تتناول الشكاوى المتعلقة بالتمييز أو التحيز ، مثل العصبية القبلية ، وإيثار ذوي القربى ، والمحاباة ، وإساءة استعمال السلطة ، وعدم الكفاءة ، والتأخير غير المعقول .

٢٢ - واللجنة مخولة سلطات تحقيقية واسعة وتجري تحقيقاتها دائما سرا . وعندما تقتنع اللجنة بأنه تم ارتكاب جريمة ما ، تقدم تقريرا مشفوعا بتوصيات إلى الرئيس لاتخاذ قرار وإجراء . ويبلغ الرئيس قراره إلى الفرد المعني أو المؤسسة المعنية وإلى صاحب الشكوى . وتوصياتها ليست ملزمة للرئيس .

٢٣ - وكانت اللجنة في الماضي تعاني من نقطة ضعف هي أن حقها في الشروع في التحقيقات كان مرهونا بالرئيس وأن التوصيات المقدمة إليه لم تكن ملزمة . وتدل خبرتنا على أن الرئيس نادرا ما عمل بهذه التوصيات . وعندما كان رئيس اللجنة القانونية في صفوف المعارضة ، وهو الآن نائب رئيس الجمهورية ، الموقر ليفي موانا واما ، اقترح الحاق هذه الهيئات بمكتب المحامي العام وتمويلها تمويلا مستقلا . واعتمدت هذه التوصية . ويقضي الحكم المنطوقي من الدستور الحالي فيما يتعلق بسلطات المحامي العام (المادة ٥٣ ، الحكم ٤) بألا يكون المحامي العام ملزما بأية سلطة في اصدار التوجيهات إلى مدير النيابة العامة من أجل المقاضاة . ولا يجوز أن تقل رتبة المحامي العام عن رتبة القاضي في المحكمة العليا (High Court) .

باء - تنفيذ حقوق الإنسان

٢٤ - إن المؤسسة الرئيسية للإنصاف بشأن تجاوزات حقوق الإنسان ولتفسير الدستور هي المحكمة العليا High Court في زامبيا . ويحق للمتهم الاستئناف لدى المحكمة العليا Supreme Court إذا رأى أن الحكم مجحف في حقه . ولا تنظر المحاكم الفرعية في شؤون حقوق الإنسان .

٢٥ - ويقع على المحكمة العليا High Court في نهاية المطاف عبء تفسير وبسط أحكام حقوق الإنسان . ولا يتطلب تنفيذ أحكام حقوق الإنسان اللجوء الى تشريع اضافي أو هيئة متوسطة . بيد أنه يجب التمييز بين فئة شؤون حقوق الإنسان المنصوص على تعيين هيئة من جانب الرئيس للنظر فيها وفئة الشؤون التي يُلتمس الإنصاف بشأنها من المحاكم مباشرة . وحيث أنه تنشأ أثناء أداء الواجب في الخدمة المدنية مسائل مثل تلك المتعلقة بالفساد ، وإشار ذوي القربى ، والتأخير غير المعقول ، والعصبية القبلية وما إلى ذلك ، فهناك نص دستوري لتعيين هيئة رئاسية . ويجب أن تضم هذه الهيئة أعضاء اللجنة القانونية التي هي شبه مستقلة . وتوصيات هذه الهيئة التي تجتمع في جلسات مغلقة ليست مُلزمة للرئيس ، ولكنه مُلزمٌ بابلاغ الطرف المظلوم باستنتاجات الهيئة وبرأيه هو .

٢٦ - كما يمكن التماس الإنصاف من المنظمات الدولية التي انضمت إليها زامبيا . وهذا الانصاف متاح في مجال الحقوق المدنية والسياسية ، وكذلك في المسائل المتعلقة بالاستثمار الأجنبي . وفي حالات النزاع مع الحكومة ، يمكن للمستثمرين اللجوء قانونا إلى هيئة تحكيم خاصة أو إلى المحكمة العليا High Court في زامبيا ، وفيما عدا ذلك إلى المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية ، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، وإلى أي آليات أخرى تتفق عليها الأطراف المعنية .

جيم - المعلومات والإعلان

٢٧ - لا يزال السبيل الرئيسي للاعلان عن حقوق الإنسان هو الصحافة . ويجري دعم الصحافة في هذا المسعى من جانب البرلمان ومجموعات المصالح الخاصة ، ومن خلال تعليم الشؤون المدنية في المدارس الثانوية .

٢٨ - وخلال حملة الانتخابات المؤدية إلى الجمهورية الثالثة ، أصدرت المحكمة العليا High Court في زامبيا حكما تاريخيا يحمل وسائط الإعلام على نشر إعلانات أطراف المعارضة عن الحملة . وأدى هذا الحكم ، إلى جانب التدليل على استقلال القضاء ، إلى

صحافة حرة نسبيا وظهور صحف ومجلات جديدة . وأعقب هذا التطور صدور تشريع في البرلمان يكرس حرية الصحافة في الدستور . ونظرا للحكم الصادر عن المحكمة العليا والتشريع المخول ، فإن الصحافة حرة نسبيا في زامبيا وأصبحت في طليعة فاضحي تجاوزات حقوق الإنسان والفساد في المجتمع .

٢٩ - وأدى البرلمان دوره في استرعاء انتباه الجمهور إلى اساءة استعمال السلطة وتجاوزات حقوق الإنسان في زامبيا . ولما كانت المعارضة ضعيفة نسبيا (٢٤ في المائة من المقاعد) ، فإن أعضاء البرلمان المنتمين إلى الحزب الحاكم يتقدمون أيضا بشكاوى عن تجاوزات حقوق الإنسان . ومما يدل على مدى دور البرلمان في الإعلان عن تجاوزات حقوق الإنسان ، أن الحكومة اضطرت مؤخرا ، نتيجة لتدخل البرلمان ، إلى أن تعد البرلمان بإنشاء هيئة للتحقيق في وفاة المشتبه فيهم أثناء حبسهم تحت حراسة الشرطة ، وهو أمر رأى البرلمان أنه أصبح متكررا .

٣٠ - ومنذ قيام الجمهورية الثالثة ، ظهر عدد من مجموعات المصالح التي تدافع عن حقوق الإنسان في زامبيا . وتجدر الإشارة خاصة إلى الرابطة القانونية للجنة حقوق الإنسان في زامبيا ، ومجموعة التأثير النسائية . أما الرابطة القانونية فقد نشطت خاصة في الدفاع عن حقوق الإنسان من خلال تمثيلها في الحكومة في هذا المجال ، وإسداء المشورة المجانية والمساعدة القانونية في الحالات التي يلتمس فيها المظلوم الانصاف من محكمة قانونية . كما تعقد حلقات دراسية متكررة وتعمل على مراقبة الانتخابات الوطنية والمحلية لضمان النزاهة في العملية الانتخابية . وقد توخت الرابطة القانونية مشروعا طموحا لنشر المعلومات على الجمهور وقوات الأمن على السواء . ولهذه الغاية قدمت اقتراحا إلى مركز حقوق الإنسان من أجل امكانية الحصول على التمويل اللازم للسماح لها ببدء العمل . وأما مجموعة التأثير النسائية فتعمل على توعية المرأة بحقوقها السياسية والمدنية . وتعقد حلقات دراسية متكررة ، بما في ذلك عقد الاجتماعات في الأسواق . كما تهدف إلى أن تكون ممثلة تمثيلا منصفا في الحكومة . ولهذه الغاية ، فإنها تدعم المرشحات في الحملات الانتخابية ، وتكلل ذلك بالنجاح .

٣١ - ويجري تدريس الشؤون المدنية في المدارس الثانوية كموضوع الزامي . ويتناول هذا التعليم الإطار العام للسياسة وحقوق المواطنين وواجباتهم . كما يجري اطلاع الطلاب على مختلف صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي وقعت عليها زامبيا .

- - - - -